

إدارة المخاطر باستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان

على بنك السلام الجزائر الإسلامي

Risk management using credit stress testing Technique on Al Salam

Algeria Bank Islamic

<p>محمودي قاده مختار</p> <p>جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة - الجزائر</p> <p>مخبر البحث: إدارة وتقييم أداء المؤسسات " إتمام "</p> <p>Mokhtar.mahmoudi@univ-saida.dz</p>	<p>حجماوي توفيق</p> <p>جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة</p> <p>الجزائر</p> <p>hadjmaoui_toufik@yahoo.fr</p>	<p>رياحي إبراهيم*</p> <p>جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة الجزائر</p> <p>مخبر البحث: إدارة وتقييم أداء المؤسسات " إتمام "</p> <p>brahim.rabahi@univ-saida.dz</p>
---	--	---

المخلص:	معلومات المقال
<p>هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية استخدام تقنية اختبارات الضغط وشرح أهميتها، وهذا بتنفيذ سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة على بنك السلام- الجزائر الإسلامي، وذلك بعد التطرق إلى الجانب النظري بالتعريف على إدارة المخاطر؛ أما في الجانب التطبيقي سيتم تعريف تقنية اختبارات الضغط واستعمالها وتكييفها لإدارة مخاطر بنك السلام- الجزائر الإسلامي؛ وذلك من أجل محاولة التنبؤ للمخاطر بناء على سيناريوهات لصدمات محتملة الوقوع؛ لتسلم هذه النتائج الصادرة من اختبارات الضغط لأصحابها؛ وقد أظهرت النتائج أن بنك السلام- الجزائر الإسلامي تمكن من الصمود أمام صدمات الائتمان الثلاثة؛ بالرغم من الانخفاض في الصدمة الثالثة، إلا أن البنك تصدى لهذه الصدمة ويرجع ذلك إلى الحالة المالية المريحة للبنك.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2022/07/27</p> <p>تاريخ القبول: 2022/09/03</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ اختبارات الضغط ✓ البنوك الإسلامية ✓ إدارة المخاطر
Abstract :	Article info
<p>The topic of this study centers on how to use the stress testing technique and explain its importance, after addressed the theoretical aspect by defining risk management; As for the practical side, the technology of stress tests will be defined, used and adapted to manage the risks of Al Salam Bank - Algeria Islamic; This is in order to try to predict risks based on scenarios of possible shocks; To deliver these results from the stress tests to their respective owners; The results showed that the Salam Bank-Algeria Islamic managed to withstand the three credit shocks; Although the drop in the third shock; However, the Bank responded to this shock due to the comfortable financial condition of the Bank..</p>	<p>Received 27/07/2022</p> <p>Accepted 03/09/2022</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Stress tests ✓ Islamic banking ✓ risk management

1. مقدمة:

في مطلع القرن الثامن عشر كان الاعتماد فيها على آلات الفحم والمحركات البخارية، لتظهر بعد ذلك المصاييح الكهربائية وكل الآلات التي تعتمد على الطاقة الكهربائية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الثورة الصناعية التي تم الاعتماد فيها على الحاسوب والرقمنة خاصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ومع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت بوادر الثورة الصناعية التي اعتمدت على الانترنت وشبكات التواصل، حيث نتج عنه إمكانية التعامل عن بعد ممكنة كالتدريس، الاجتماعات، المعاملات، الذي جعل أغلب الشركات الإلكترونية تصدر قائمة الشركات الأكبر في العالم بدل من الشركات التقليدية التي كانت تصدر القائمة؛

وقبل سنة 2008 كان قد وضع الكثير من الناس ثقتهم في البنوك التقليدية باعتقادهم أنها تفكر في مصلحتهم، إلا أنه في الواقع كان غير ذلك حيث زاد اليأس أكثر بسبب تلاعب المؤسسات الائتمانية في تصنيفاتها، وتعرضت أغلب البنوك إلى أزمة مالية حادة حتى الإفلاس، الذي كان يجاري التطورات التكنولوجية الأخرى حيث أصبح الاعتماد على برامج الحاسوب، فكان لزاما التسهيل والتبسيط في المعاملات للزبائن والمتعاملين الاقتصاديين مثلا بالشراء وعقد الصفقات من الهاتف المحمول، وإنشاء النقود الإلكترونية كالبيتكوين لمواكبة التطور التكنولوجي، فكان استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية أكبر من استعمالها في إدارة المخاطر، ما أدى إلى إعادة النظر في كل الاحتياطات الموضوعية لإدارة المخاطر المحتملة، ومن بين هذه الإجراءات إصدار معايير بازل 3، الزيادة في القيود التقنية، تطوير البرامج الإلكترونية الرقابية، التوجه الكبير إلى المعاملات الإسلامية حيث أصبحت البنوك الإسلامية النموذج في تسيير المخاطر بفضل مبادئها الشرعية التي لا تعتمد على المعاملات الوهمية، وتعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح وضمان الاستمرارية مع الأخذ بالاعتبار الجانب الاجتماعي، وأهم ما يميزها عدم التعامل بالفائدة، والبنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية المعرضة للعديد من المخاطر، ومنها ما هو مشابه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية ومنه ما هو خاص بالبنوك الإسلامية نتيجة اختلاف نشاطها من جهة وطبيعة مواردها من جهة ثانية.

وفي دراستنا هذه ستكون على بنك السلام- الجزائر الإسلامي، وذلك بتطبيق تقنية اختبارات الضغط لمعرفة دور هذه التقنية للتجنب من المخاطر في ظل حالة عدم التأكد أو الانكشافات، وعادة في ظل هذه الحالة ما تكون الأوضاع وظروف العمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للتنبؤ لوضعية المؤسسة في المستقبل، وفي رأينا هذا يصعب على الإحصائيين وتقنيي الإعلام الآلي وأصحاب البرامج الإلكترونية التعامل مع مثل هذه الحالات، وذلك ما يلزم إضافة إلى ذلك تدخل فنيين أصحاب الخبرة في المالية باعتمادهم على الإمام بمتغيرات المحيط والقوانين (كمراقبة مصداقية وكالات التصنيف الائتمانية) وتقنيات أخرى كالمالية السلوكية وغيرها، وتعتبر تقنية اختبارات الضغط من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك بحيث توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع، وهي اختبارات تقوم بتكوين سيناريوهات لصدمة محتملة وتعريضها للضغط لتنتج عنها نتائج تقدم لأصحاب القرار، وتدرج اختبارات الضغط ضمن الدعامة الثانية لمتطلبات بازل 3، ومن خلال ما سبق تظهر لنا الإشكالية كالتالي:

ما أهمية استخدام تقنية اختبار ضغط الائتمان في إدارة مخاطر بنك السلام- الجزائر الإسلامي؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية التالية:

هل يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان؟

هل يكمن استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية؟

هل يصمد بنك السلام- الجزائر الإسلامي أمام صدمات الائتمان في اختبارات الضغط؟

الفرضيات:

لا يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان؛
يكن استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية؛
بنك السلام- الجزائر الإسلامي يصمد أمام صدمات الائتمان في اختبارات الضغط.

أهداف البحث:

الهدف من الدراسة هو:

محاولة التعريف وإلقاء الضوء على تقنية اختبارات ضغط الائتمان؛
محاولة تبيان أهمية استخدام اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنك الإسلامي؛
التبسيط على الطالب وتعريفه بالجانب الواقعي لتطبيق تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر بنك إسلامي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في:

التوجيه السليم في استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان وإيضاح الرؤية وتنفيذها المثالي والفعال أثناء عملية اتخاذ القرار لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، وهذا من أجل تطوير البنك والمحافظة على استمراره، لذا فأهمية هذا البحث تكمن في التعرف على تقنية اختبارات ضغط الائتمان ومحاولة إظهار دورها في إدارة المخاطر؛
تبيين مدى فاعلية البحث على البنك في قدرتها على مسايرة التطورات ومواكبة التطلعات المستقبلية على المدى الطويل والتنبيه للحلول التي يمكن أن تسلكها البنوك وكذلك التنبيه بفوائد استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وذلك في جانبين:
الجانب الأول الإطار النظري: تم استخدام الأسلوب الوصفي، حيث تم تناول مفهوم إدارة المخاطر وتعريف اختبارات الضغط وتاريخها وأنواعها، وأيضاً دور اختبارات الضغط في إدارة مخاطر البنوك، بالاعتماد على المراجع العلمية المتعلقة بهذا الموضوع من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، وكذلك البحوث والدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري.
الجانب الثاني الإطار التطبيقي: للتعرف على حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها بنك السلام- الجزائر الإسلامي ثم استخدام اختبارات ضغط الائتمان، وتم استخدام أسلوب تحليل سيناريو، حيث تم افتراض سيناريوهات لصدمات مختلفة الشدة تم تصميمها لغرض البحث، من خلال الاعتماد على مجموعة من البيانات لقياس قيم المتغيرات التي تدخل في نطاق هذه الدراسة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام- الجزائر الإسلامي، لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة.

الجانب النظري:

2. إدارة المخاطر:

المخاطر:

ينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة¹. كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة اللاتأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها، ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية². وتعرف أيضا على أنها ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها³ وتواجه المؤسسات المصرفية أنواعا من المخاطر نظرا لطبيعة نشاطها؛ ويمكن إعطاء تعريف للمخاطر البنكية: "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"⁴.

2.2 إدارة المخاطر:

" قبل التوغل في الموضوع نعرف الآن المقصود بإدارة الخطر، هناك تعاريف عدة تداولتها المؤلفات المختلفة، وقد اختلفت هذه التعاريف من وجهة نظر قائلها وحسب رغبة كل طرف بما يتصوره عن إدارة الخطر، فأصبح التعريف يعكس وجهة نظر المؤلف؛ إن الخطر يتعلق بالأشياء غير المخطوطة (unfortunate things) التي يمكن أن تحدث في المستقبل، إن إدارة الخطر تتعلق بالاعتراف عن ما هي هذه الأحداث (recognising what these events are)، مقدار شدتها أو وطأتها (how severe they may be) وكيفية السيطرة عليها (how they can be controlled)، وبالتالي فإن التعريف الملائم لإدارة المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لمشروع؛ The identification, analysis and economic control of those risks which can threaten the assets or earning capacity of an enterprise.

يلاحظ هناك بعض النقاط الهامة التي وردت في هذا التعريف:

1. المدخل الذي يتكون من ثلاثة عناصر لإدارة الخطر أمر واضح، فالمخاطر يجب تحديدها (identified) وقيل قياسها وبعد تقييم آثارها فقط سيمكننا معرفة ما بوسعنا عمله.
 2. إن ميكانيكية السيطرة النهائية، مهما كان شكلها يجب أن تكون اقتصادية (economic) فليس من داع إلى صرف المبالغ لأكثر مما يجب صرفه للسيطرة على الخطر، فيجب الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون هناك مستوى يجب صرفه للسيطرة على الخطر، فيجب الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون هناك مستوى يجب إيقاف الصرف عند هذا المستوى.
 3. ما ورد في التعريف الأصول والقدرة الإيرادية (assets and earning capacity) هذه الأصول قد تكون بشرية أو غير بشرية (معدات وآلات ... إلخ)، فكلا النوعين من الأصول مهمة (physical or human) وأن ينظر لإدارة الخطر على أساس لها دورا مهما تلعبه في هذين النوعين من الأصول، مع ذلك فالمخاطر لا تعني توجه آثارها على الأصول فقط ومباشرة (do not only strike at assets) ولهذا السبب فإن التعريف أعلاه قد أشار إلى القدرة الإيرادية للمشروع⁵.
- فمن خلال ما سبق يمكن أن نعرف إدارة المخاطر بأنها كل الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة التي تهدف إلى حماية المؤسسة من كل المخاطر المختلفة المحيطة بها وذلك بتحديد المخاطر وقياسها وإدارتها للسيطرة عليها أو لتجنبها أو تحويلها وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة على غرار أدوات الهندسة المالية وكذا استخدام تقنيات الهندسة المالية من خلال نظام شامل وكامل لإدارة المخاطر؛ وتكمن إدارة المخاطر في كل الحالات التالية:

حالة التأكد: وهي دراسة الخيارات أثناء اتخاذ القرار لرفع المردودية المالية المؤكد عائدها كالاقتراض مثلا، حيث يتم الاعتماد على التسيير المالي، الرياضيات المالية، المحاسبة وغيرها من الأدوات والتقنيات في الحالات الأخرى. حالة المخاطر: وهنا يتم الاعتماد على البيانات التاريخية والمعلومات المتوفرة، ودراسة الاحتمالات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، حيث يتم الاعتماد عادة على النماذج الإحصائية، وتقنيات البرمجة الحاسوبية. حالة عدم التأكد: وهنا يتم الاعتماد على البيانات التاريخية والمعلومات المتوفرة إضافة إلى المعلومات المتعلقة بمحيط المؤسسة وكذا المعلومات الفنية الصادرة من الخبراء الذين لهم خبرة الحدس الصحيح وقراءة تغيرات المحيط في المستقبل، لتوظف هذه البيانات والمعلومات والخبرة في نماذج محاكاة للتوقع وإيجاد حلول لها قبل الحدوث أو إيجاد طرق لتفادي الأزمة في حال تحقق المحاكاة، وفي هذه الحالة تكون المخاطر بدرجة الأزمة التي تضرب المؤسسة لأنها غير المتوقعة وليست روتينية، بل تكون مفاجأة ويصعب السيطرة عليها أو تفاديها، حيث يتم الاعتماد كل النماذج الإحصائية وتقنيات البرمجة الحاسوبية وخاصة الرأي والخبرة الفنية للخبراء. وتهدف إدارة المخاطر إلى⁶:

درء الخطر أو الوقاية من عواقبه، والعمل على عدم تكراره.

التقليل من حجم الخسائر عند حدوثها.

دراسة أسباب حدوث كل خطر لمنع حدوثه مستقبلا

استمرارية النمو، فالنمو هدف تنظيمي هام، وتعتبر الوقاية من التهديدات التي تواجه أحد أهداف إدارة المخاطر، واستراتيجيات هذه الأخيرة، يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.

استقرار الأرباح أو المكاسب، حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن لأن تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر، فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن تساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر، وتقليل الضرائب.

المسؤولية الاجتماعية، حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك، أما عندما تحمي إستراتيجية إدارة المخاطر المناسبة الشركة من تكبد خسائر فادحة، يتم تفادي الإفلاس وتداعياته.

3. تقنية اختبارات الضغط

1.3 تعريف⁷

اختبار الضغط هو مصطلح عام يشير إلى الأساليب المختلفة، والتقنيات والشروط المستخدمة لقياس الضغط المحتمل على منشأة أو محفظة أو مركز أو مجموعة استثمارات (بما في ذلك القروض، الأوراق المالية، المشتقات وغيرها من البنود)؛ ويهدف اختبار الضغط إلى تحليل المخاطر والكشف عن حالات الضعف التي يمكن أن تحدث في الأحداث الاستثنائية أو غير المتوقعة (Dimitris,2007:40).

كما يمكن تعريف اختبار الضغط من المنظور الجزئي بأنه أداة لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم التأثير المحتمل لحدث معين على شركة و/ أو حركة معينة في مجموعة من المتغيرات المالية، وفقا لذلك يستخدم اختبار الضغط كعامل مساعد للنماذج الإحصائية، ويعتبر على نحو متزايد مكملا لهذه المقاييس الإحصائية، وليس كعامل مساعد لها (Quagliariello,2009:19-22).

على العكس من ذلك، ينظر صندوق النقد الدولي إلى اختبار الضغط من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، بأنه عنصر أساسي للتحليل الاحترازي الكلي الذي يساعد على رصد وتوقع نقاط الضعف المحتملة في النظام المالي، ويضيف عنصر ديناميكي لتحليل مؤشرات السلامة المالية - أي حساسية مؤشرات السلامة المالية استجابة لمجموعة متنوعة من الصدمات والسيناريوهات ومؤشرات (الاقتصاد الكلي).

2.3 تاريخ اختبارات الضغط:

اختبارات الضغط ليست جديدة على المنظمين والجهات الرقابية في البنوك، في العام 1992 طلب الكونجرس الأمريكي من المؤسسة الاتحادية للإسكان استخدام اختبارات الضغط في تقييم مدى كفاية رأس المال في المؤسسات التي ترعاها الحكومة، وفي عام 1996، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة تقترح على البنوك استخدام اختبار الضغط وحددت بعض المصطلحات والمبادئ العامة لاختبارات الضغط (Onder et al., 2016:20). في العام 1998 فرض منظمو البنوك العالمية استخدام اختبارات الضغط كإحدى المتطلبات الرئيسية لتطبيق الركيزة الثانية من اتفاقية بازل II الخاصة بعملية الرقابة الإشرافية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (Bookstaber et al., 2014:16). وفي سياق برنامج تقييم القطاع المالي، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام 2005 باستخدام اختبارات ضغط الاقتصاد الكلي بشكل متزايد وبالمثل وضعت السلطات الإشرافية للبنوك المركزية في البلدان الصناعية مؤخرًا نماذج الاقتصاد القياسي التي تجمع بين البيانات الجزئية والكلية لتقييم التهديدات التي تواجه الاستقرار الشامل (Quagliariello, 2009:19). في عام 2009 نشر بنك التسويات الدولية عشرين مبدأ أساسيًا بشأن تطبيقات اختبارات الضغط السليمة والإشراف على وكالات الإشراف والمؤسسات المالية.

يذكر أن الهيئة المصرفية الأوروبية، التي تأسست عام 2011، أدارت في نفس العام اختبار الضغط للمرة الأولى في 91 مجموعة مصرفية في الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2014 كررت الهيئة المصرفية الأوروبية اختبار الضغط في 123 مجموعة مصرفية، وجرى احتساب نتائج اختبار الضغط استنادًا إلى نماذجها الداخلية، مع فرض عدد قليل من القيود الصارمة المسبقة، لضمان الاتساق ومقارنة النتائج (Haben, and Friedrich, 2015:266).

3.3 أنواع اختبارات الضغط:⁸

يمكن إجراء اختبارات الضغط وفق مستويات تجميع مختلفة من البيانات المالية. على سبيل المثال، على مستوى محفظة الاستثمار ضمن قائمة المركز المالي للبنك أو على مستوى قائمة المركز المالي الكلي في البنك؛ أو على مستوى المجموعة (المصرفية أو المالية) أو على مستوى نظام مالي كلي لدولة ما، مجمع بوصفه وحدة واحدة. تعرف الاختبارات السابق ذكرها باختبارات الضغط الجزئية أو على مستوى المؤسسة في حين تعرف الأخيرة باختبارات الضغط الكلية أو على مستوى النظام.

تم تصميم اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة لتقييم مرونة البنك فردية (أو محافظ محددة ضمن البنك) في التعامل مع الصدمات السلبية في الاقتصاد الكلي، ويتم إجراء الاختبارات بشكل رئيس من قبل بنك فردية لأغراض إدارة المخاطر المؤسسية و/أو الامتثال التنظيمي؛ ويمكن أيضا للسلطات التنظيمية والرقابية إجراء اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة للتعرف على البنك الأضعف في دولتها من أجل الشروع في التدابير التصحيحية اللازمة ضد البنوك الضعيفة لمنع انهيارها.

تم تصميم اختبارات الضغط على نطاق النظام لتقييم مرونة نظام مالي بأكمله بدلا من مؤسسات فردية فقط؛ وتجري اختبارات الضغط على مستوى النظام من قبل السلطات التنظيمية والرقابية* وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية (مثل برامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي، وممارسات اختبارات الضغط للسلطة المصرفية الأوروبية بالاتحاد الأوروبي، إلخ...) وتمكن نتائج اختبار الضغط الكلي السلطات التنظيمية والرقابية من استحداث سياسات بشكل استباقي لمنع إخفاق القطاع المصرفي، إذا ما تحقق حدوث صدمة اقتصادية كلية شديدة ومعقولة الوقوع.

تهدف اختبارات الضغط بصفة عامة إلى تقييم مرونة البنك الفردية (في اختبارات الضغط على مستوى المؤسسة) أو النظام المالي بالكامل (في اختبارات الضغط على نطاق الصناعة) من منظور الملاءة بعد الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، اكتسبت اختبارات ضغط السيولة واختبارات ضغط السيولة والملاءة المدجة أهميتها؛ وقد أظهرت تجربة الأزمة المالية العالمية أن مخاطر السيولة والتمويل هي عوامل خطر حرجة يمكن أن تؤدي إلى عدم ملاءة المصارف وسقوطها.

يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية والبنوك إجراء اختبارات الضغط العكسية لمساعدتها في الأخذ بالاعتبار سيناريوهات تتجاوز توقعات الأعمال العادية وتتحدى الافتراضات الشائعة حول الأداء وإستراتيجيات تخفيف المخاطر؛ هذا هو أسلوب تفترض بموجبه البنوك نتائج سلبية معينة، مثل تكبد خسائر تؤدي إلى حدوث خرق في نسب رأس المال التنظيمي، ومن ثم تقوم باستنتاج أنواع الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذه النتيجة؛ وبعد تحديد مثل هذه السيناريوهات، يمكن للسلطات التنظيمية والرقابية والبنوك النظر في مدى احتمالية حدوث تلك الأوضاع، ووضع خطط للطوارئ، أو اتخاذ خطوات أخرى للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها.

الجانب التطبيقي:

4. تعريف بنك السلام - الجزائر الإسلامي:

مصرف السلام-الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

5. تصاميم الضغط والنماذج التابعة:⁹

يتم تقييم الأثر على قائمة المركز المالي لبنك السلام - الجزائر الإسلامي الناتج عن ضغط الاقتصاد الكلي بناء على تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومكونات المخاطر التي يتعرض لها بنك السلام - الجزائر الإسلامي.

وتتطلب نماذج اختبارات الضغط الخاصة بالملاءة تحديد عناصر المخاطر المناسبة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لبنك السلام - الجزائر الإسلامي من أجل القياس الكمي للأثر المحتمل الناتج عن الاضطرابات السلبية في الاقتصاد الكلي، وترتبط مكونات مخاطر القوائم المالية لبنك السلام - الجزائر الإسلامي ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد الكلي.

ينبغي تشكيل تصاميم الضغط الاقتصادي الكلي على أساس البيانات التاريخية و/أو رأي الخبراء حول الأوضاع الشديدة ومعقولة الوقوع في المستقبل أو ربما يتم تأسيسها باستخدام معطيات مزودة من الخارج، وقد يتراوح الأفق الزمني لتصاميم السيناريوهات ما بين سنة إلى ثلاث سنوات في المستقبل، ويكون واصفا لمجموعات افتراضية من الأوضاع التي صممت لتقييم قوة بنك السلام - الجزائر الإسلامي وقدرته على التكيف مع البيئات الاقتصادية السلبية، ويجب على السلطات التنظيمية والرقابية اختيار الأفق الزمني، على نحو يحقق التوازن بين الحاجة إلى التحديد الكامل لخسائر الائتمان التي تقع تدريجيا مع مرور الوقت، وإمكانية حدوث أخطاء أكبر في التقدير نتيجة استخدام آفاق زمنية أطول.

عندما يتم تصميم سيناريوهات لصدمات الاقتصاد الكلي من الممكن إتباع عملية شاملة لتكوين السيناريو، وينبغي أن تجبر عملية التصميم محل اختبار الضغط على التفكير في المخاطر المحتملة بطريقة شاملة ومتسقة، ونظرا لكون هذا الأمر عملا معقدا سيكون من المفيد جدا

إشراك خبراء من مجالات متعددة مثل التنبؤ بالاقتصاد الكلي، والإشراف، والرقابة، والإحصاء، وتقنية المعلومات في عملية تصميم السيناريو، إن إتباع مثل هذا الأسلوب سيجلب وجهات نظر مختلفة حول المخاطر، وتشكيلة واسعة من الخبرات، وينبغي أن يسعى السيناريو الأساس لتقدير أثر التغيرات المتوقعة في الاقتصاد والأسواق المالية على بنك السلام- الجزائر الإسلامي؛ لذا، فإن السيناريوهات الأساسية يتم تصميمها بشكل أساس وفقا للتنبؤات المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛ كما يمكن أيضا أن تستفيد عملية تكوين السيناريو من إجراء عملية تشاورية حول الصدمات بين السلطات التنظيمية والرقابية وبنك السلام- الجزائر الإسلامي من أجل الوصول إلى سيناريوهات صدمات أكثر اتساقا بين الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق.

تقدر العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في تصاميم السيناريوهات ومكونات مخاطر مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في القوائم المالية باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، سواء التي صممها السلطات التنظيمية والرقابية أو التي صممها إدارة المخاطر لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية؛ وتقدر نماذج الاقتصاد القياسي (المسماة بالنماذج التابعة) مدى الأثر (أو الضغط) على بنود القوائم المالية لبنك السلام- الجزائر الإسلامي، نتيجة للتغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم تضمينها في سيناريوهات الصدمات المصممة؛ يمكن تصميم النماذج التابعة لتحديد الأثر على عوامل المخاطر الأحادية أو إدراج الحركة المشتركة لدى عوامل المخاطر المتعددة؛ بالنسبة لنموذج عامل الخطر الأحادي، سيحدد النموذج التابع الأثر الناتج عن سيناريو صدمة اقتصادية كلية على خطر واحد بعينه؛ ما يعرف عموما بتحليل حساسية معطيات المخاطر؛ ومن بين أكثر التقنيات شائعة الاستخدام لتقدير هذه العلاقة: متجه الانحدار الذاتي، ونموذج متجه تصحيح الخطأ، والانحدار الذاتي للمتباطات الزمنية الموزعة أو حتى انحدار المربعات الصغرى العادية؛ تعتمد جميع النماذج على البيانات التاريخية للمتغيرات المعنية ومكونات المخاطر في قائمة المركز المالي وفي حالات أخرى، يتم استخدام بدائل للبيانات أو آراء الخبراء لتفسير عيوب البيانات.

قد يتم التحقق من صحة المعاملات المقدرة لمعطيات المخاطر، المستمدة من ممارسة النمذجة، وكذلك التحقق من اتساقها عبر مقارنتها مع التقديرات التاريخية المماثلة أو تقديرات النظراء (إما بلد نظير أو مجموعة نظيرة) قد يتم تقييم ملاءة بنك السلام- الجزائر الإسلامي عن طريق استخدام نسبة كفاية رأس المال التي يتم حسابها بقسمة رأس المال المؤهل على الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، بالإضافة إلى نسبة ا لرافعة المالية الواردة في مقررات بازل 3 (مجموع رأس المال الأساس مقسوما على إجمالي التعرضات)، وعلى النحو المعتمد في المعيار رقم 15 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يحمل عنوان: "المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية". وسيستند الأثر على البسط في كل حالة على تكاليف الائتمان والخسائر الصافية، مطروحة من رأس مال مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية؛ وقد تتنوع منهجية حساب خسائر الائتمان بأن تشمل نماذج قائمة على أساس نسب التمويل المتعثر ومعدلات المخصصات، أو قد يتم استخدام إطار احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر لحساب الخسائر المتوقعة؛ وبالإضافة إلى الحسومات الناتجة عن مخصصات محددة، فقد يتنوع أيضا مقام نسبة كفاية رأس المال الذي يتكون من الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها، إذا ما تم تعديل أوزان مخاطر المحافظ؛ ولا بد أن يبنى القرار المتعلق بمدى خطورة المحافظ الذي يترتب عليه تغيير أوزان المخاطر خلال إحداث الضغط على تنبؤات سليمة لتقييم المخاطر صادرة عن بنك السلام- الجزائر الإسلامي يتم الاعتماد عليها طوال الفترة الكاملة للأفق الزمني لاختبار الضغط؛ ويتم تقييم نسبة كفاية رأس المال بمقابلتها بأدنى حد * لمتطلبات الحد الأدنى لرأس مال بنك السلام- الجزائر الإسلامي في الجزائر.

6. استخدام اختبارات ضغط الائتمان على بنك السلام- الجزائر الإسلامي:

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ** المعيار IFSB-13 بعنوان "المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" في مارس 2012، والملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2016، ودليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط

للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في يونيو 2017، وملاحق بيانات الإكسل تتعلق بدليل المستخدم للملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، والتي توضح كيفية تطبيق تقنية اختبارات الضغط في البنوك الإسلامية؛ وسيتم الاستعانة بهذه الإصدارات لاستخدام تقنية اختبارات ضغط لمخاطر الائتمان بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي 2020 لبنك السلام- الجزائر الإسلامي.

أولاً: بالنسبة لأشكال التمويل تم افتراض نفس نسب تمويلاتها المتعثره لقيمة تمويلاتها الإجمالية بالاعتماد على قوائم تمويل الزبائن حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي.

ثانياً: كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال وفق المقاربة الأولى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

المعادلة القياسية لنسبة كفاية رأس المال¹⁰=

الرأس المال المؤهل

{ إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزانها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل

{ ناقصاً إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزانها من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

لحساب الموجودات المرجحة بحسب أوزانها تم إعداد الجدول التالي وافتراض درجة المخاطرة على نوع الأصل.

الوحدة: آلاف دينار جزائري

جدول رقم 01: الموجودات المرجحة بحسب أوزانها

نوع الأصل	القيمة	درجة المخاطرة	الوزن النسبي %	القيمة المرجحة
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز ص ب	53.600.804.00	عديمة	0.00	0.00
تمويل الهيئات المالية	259.466.00	عديمة	0.00	0.00
تمويل الزبائن	101.771.998.00	كبيرة	100	101.771.998.00
الضرائب الجارية - أصول	202.282	عديمة	0.00	0.00
الضرائب المؤجلة - أصول	92.713.00	عديمة	0.00	0.00
أصول أخرى	19.932.00	كبيرة	100	19.932.00
حسابات التسوية	533.823.00	عديمة	0.00	0.00
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة أو الكيانات المشاركة	12.000.00	متوسطة	50	6.000.00
العقارات الموظفة	1.069.994.00	متوسطة	50	534.997.00
الأصول الثابتة المادية	4.787.914.00	قليلة	20	957.582.80
الأصول الثابتة غير المادية	274.850.00	قليلة	20	54.970.00
إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزانها قبل الصدمة				103.345.479.80

المصدر: من إعداد الباحث

وتم اعتبار حسابات الادخار بقيمة 19.201.561 آلاف دج هي حسابات استثمار مطلقة*. وحسابات لأجل بقيمة

4.280.415 آلاف دج هي حسابات استثمار مقيدة** من جدول ودائع الزبائن.

الوحدة: آلاف دينار جزائري

جدول رقم 02: جودة الموجودات

101 771 998,00	إجمالي التمويلات (الصافي)
65 899 106,00	تمويلات الاستغلال
10 335 272,00	تمويلات الاستثمار
7 959 502,00	إجارة أصول منقولة
4 793 510,00	إجارة عقارية
40 501,00	حسابات جارية مدينة
3 668 972,00	تمويل عقاري للأفراد
12 780 950,00	تمويل استهلاكي للأفراد
99 780 361,00	التمويلات غير المتعثرة
62 339 523,35	تمويلات الاستغلال
9 777 005,63	تمويلات الاستثمار
7 529 564,37	إجارة أصول منقولة
4 534 585,47	إجارة عقارية
38 313,31	حسابات جارية مدينة
3 470 790,11	تمويل عقاري للأفراد
12 090 578,75	تمويل استهلاكي للأفراد
5 697 452,00	التمويلات المتعثرة
3 559 582,65	تمويلات الاستغلال
558 266,37	تمويلات الاستثمار
429 937,63	إجارة أصول منقولة
258 924,53	إجارة عقارية
2 187,69	حسابات جارية مدينة
198 181,89	تمويل عقاري للأفراد
690 371,25	تمويل استهلاكي للأفراد
215 385 642,00	البيانات المبلغ عنها بشأن الضمانات
12 244 300,00	رهون سندات الاستثمار
76 394 095,00	رهون عقارية
22 029 887,00	رهون السيارات
27 442 030,00	تأمينات ضد خطر السداد
77 275 330,00	كفالات شخصية و ضمانات احتياطية
3 705 815,00	المخصصات المحتفظ بها
41 338,00	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
306 806,00	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
3 357 671,00	مخصص التمويل المتعثر
5,60%	التمويلات المتعثرة/ إجمالي التمويلات
	مركز حق الملكية في السجل المصرفي
	استثمارات المضاربة والمشاركة
197 075,00	المخصصات المحتفظ بها مقابل الخسائر التشغيلية

	الصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي حتى تاريخ الاستحقاق
	صكوك الإجارة ذات العائد الثابت
920 956,00	المخصصات المحتفظ بها مقابل عدم سداد العوائد
15 000 000,00	رأس المال التنظيمي
103 345 479,80	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
23 481 976,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
18,78%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة

المصدر: من إعداد الباحث

تصميم الصدمة الاقتصادية الكلية:

بسبب الأزمة الصحية كوفيد-19 في السنة السابقة التي أدت إلى الركود مما سبب ضعف شديد بالنشاط الاقتصادي المحلي نتج عنه تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ثلاث نقاط بالمائة.

النماذج التابعة للصدمة الاقتصادية الكلية:

تم تصميم النماذج التابعة لتحديد أثر ضغط الملاءة على عوامل مخاطر الائتمان من ثلاثة أحداث ناتجة عن الصدمة الاقتصادية الكلية وهي مصنفة على الترتيب أساس، وسلي، وسلي بشدة.

صدمة الائتمان 01:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية نشوء صدمة الائتمان رقم 1، حيث أدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مقدارها 3% إلى الركود الاقتصادي ثم إلى زيادة في معدل البطالة في الاقتصاد المحلي إلى نسبة مقدارها 15% من القوة العاملة ويؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في التمويلات المتعثرة لأشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي، (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، النتائج التالية في الجدول رقم 03 تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي :

جدول رقم 03 الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 01

30 %	تمويلات الاستغلال
50 %	تمويلات الاستثمار
20 %	إجارة أصول منقولة
20 %	إجارة عقارية
30 %	حسابات جارية مدينة
30 %	تمويل عقاري للأفراد
40 %	تمويل استهلاكي للأفراد

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم 04: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 1

1 821 039,78	التمويلات الإضافية المتعثرة ما بعد الصدمة
1 067 874,80	تمويلات الاستغلال
279 133,19	تمويلات الاستثمار
85 987,53	إجارة أصول منقولة
51 784,91	إجارة عقارية

656,31	حسابات جارية مدينة
59 454,57	تمويل عقاري للأفراد
276 148,50	تمويل استهلاكي للأفراد
1 273 891,94	بناء مخصصات للتمويلات الإضافية المتعثرة
14 176,23	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
201 307,22	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
1 058 408,49	مخصص التمويل المتعثر
13 726 108,06	رأس المال التنظيمي
102 071 587,86	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
23 481 976,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
17,47%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 1

المصدر: من إعداد الباحث

صدمة الائتمان 02:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية نشوء صدمة الائتمان رقم 2، حيث يتوقع زيادة في معدل التضخم الذي يؤدي إلى زيادة في الأسعار وفي ظل زيادة معدل البطالة (بالإضافة إلى متغيرات التحكم الاقتصادية الكلية الأخرى)، فإن تمويلات الاستغلال هي أيضا بدرجة أكبر ستتأثر بالارتفاع في أسعار المواد الأولية للاستغلال مقارنة بأسعار العقود مما يؤدي إلى تعثر التمويلات، النتائج التالية في الجدول رقم 05 تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام - الجزائر الإسلامي:

جدول رقم 05 الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 02

70 %	تمويلات الاستغلال
50 %	تمويلات الاستثمار
20 %	إجارة أصول منقولة
20 %	إجارة عقارية
40 %	حسابات جارية مدينة
40 %	تمويل عقاري للأفراد
50 %	تمويل استهلاكي للأفراد

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم 06: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 2

3 333 946,93	التمويلات الإضافية المتعثرة ما بعد الصدمة
2 491 707,86	تمويلات الاستغلال
279 133,19	تمويلات الاستثمار
85 987,53	إجارة أصول منقولة
51 784,91	إجارة عقارية
875,08	حسابات جارية مدينة
79 272,75	تمويل عقاري للأفراد
345 185,62	تمويل استهلاكي للأفراد
2 332 232,47	بناء مخصصات للتمويلات الإضافية المتعثرة
25 953,74	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة

368 551,85	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
1 937 726,88	مخصص التمويل المتعثر
12 667 767,53	رأس المال التنظيمي
101 013 247,33	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
23 481 976,00	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
16,34%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 2

المصدر: من إعداد الباحث

صدمة الائتمان 03:

يُعزى للصدمة الاقتصادية الكلية نشوء صدمة الائتمان رقم 3، المشاريع الممولة من قبل أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة والمطلقة (الحسابات الجارية وحسابات الادخار)، بسبب الركود وارتفاع الأسعار وعدم أخذ الاحتياطات اللازمة من قبل البنك توجب على البنك تحمل جزء من الخسارة المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي نستخدم عامل ألفا* بنسبة 0.6 وذلك بهدف عدم توجه أصحاب حسابات الاستثمار إلى سحب أموالهم من البنك، كي لا تترتب عنه أزمة سيولة أخرى، كما تتأثر معظم أشكال التمويل والنتائج التالية في الجدول رقم 07 تشير إلى حصول زيادة في التمويلات المتعثرة عبر مختلف أشكال التمويل الخاصة ببنك السلام- الجزائر الإسلامي:

جدول رقم 07 الزيادة في التمويلات المتعثرة (%) صدمة الائتمان 03

70 %	تمويلات الاستغلال
50 %	تمويلات الاستثمار
30 %	إجارة أصول منقولة
30 %	إجارة عقارية
50 %	حسابات جارية مدينة
70 %	تمويل عقاري للأفراد
80 %	تمويل استهلاكي للأفراد

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم 08: أشكال التمويل بعد صدمة الائتمان رقم 3

3 669 617,85	التمويلات الإضافية المتعثرة ما بعد الصدمة
2 491 707,86	تمويلات الاستغلال
279 133,19	تمويلات الاستثمار
128 981,29	إجارة أصول منقولة
77 677,36	إجارة عقارية
1 093,84	حسابات جارية مدينة
138 727,32	تمويل عقاري للأفراد
552 297,00	تمويل استهلاكي للأفراد
2 567 048,03	بناء مخصصات للتمويلات الإضافية المتعثرة
28 566,84	مخصص التمويل ذي مخاطر ممكنة
405 658,66	مخصص التمويل ذي مخاطر عالية
2 132 822,53	مخصص التمويل المتعثر

0.6	عامل ألفا التنظيمي
%100	الأثر على رأس المال
%100	الأثر الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
12 432 951,97	رأس المال التنظيمي
100 778 431,77	الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها
9 392 790,40	حسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة
13,60%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 3

المصدر: من إعداد الباحث

التحليل:

18,78%	نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة
17,47%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 1
16,34%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 2
13,60%	نسبة كفاية رأس المال بعد صدمة الائتمان 3
8%	الحد الأدنى نسبة كفاية رأس المال

ومن خلال النتائج المذكورة آنفا نلاحظ أن بنك السلام- الجزائر الإسلامي تمكن من الصمود أمام صدمات الائتمان الثلاثة، وذلك لأن البنك كان في حالة مالية مريحة قبل التعرض إلى الصدمات، حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة %1,31 في الصدمة الأولى مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال بنسبة %2,44 في الصدمة الثانية مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، كما انخفضت بنسبة %5,18 في الصدمة الثالثة مقارنة مع نسبة كفاية رأس المال ما قبل الصدمة، وبالرغم من هذا الانخفاض في الصدمة الثالثة إلا أن البنك تصدى لهذه الصدمة ويرجع ذلك إلى الحالة المالية المريحة للبنك، وإجابة على التساؤلات الفرعية للإشكالية في الفرضية الأولى النتيجة بالعكس، أي يلزم تصميم صدمات ائتمانية لاستخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان؛ وصحة الفرضيتين التاليتين أي يكمن استخدام تقنية اختبارات ضغط الائتمان في إدارة مخاطر البنوك الإسلامية؛ وكما سبق بنك السلام- الجزائر الإسلامي يصمد أمام صدمات الائتمان في اختبارات الضغط.

7. الخلاصة:

تعد اختبارات الضغط مكملتها لغيرها من الأدوات من أجل تحليل الاستقرار المالي، ولا يترتب على نتائج اختبارات الضغط أي إجراء تلقائياً، كما يتمثل الهدف من العملية في مساعدة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تحديد المصادر الرئيسة لنقاط الضعف لديها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتعزيز مرونتها في وجه الصدمات، كما أن تطبيق عامل ألفا في معدل كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يجعلها عرضة لمخاطر التشغيل (مخاطر السمعة) لعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وسبب الاعتماد على هذا المعامل هو من أجل التنافس مع البنوك الأخرى لجلب الزبائن (أصحاب الحسابات الاستثمارية)، وهذا التنافس بين البنوك كان من بين الأسباب الذي أدى لظهور الأزمة المالية سنة 2008.

كما يتطلب بذل المزيد من الجهد على كافة المستويات بما فيها السلطات التنظيمية والرقابية والجهات الفاعلة في السوق، ينبغي إجراء اختبارات الضغط على جميع الجوانب الجوهرية، وبالاستناد إلى سيناريوهات شديدة ومعقولة الوقوع، كما يختلف أيضاً جانب الموجودات في قائمة المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عنه في المصارف التقليدية بعدد من الأمور، وهذا بدوره له أثر مباشر على الطريقة التي يجب أن تجرى بها اختبارات الضغط في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، أهمية اختبارات الضغط تكون بأهمية خلق السيناريوهات المحتملة الوقوع، والتي تحدد من قبل فنيين وخبراء.

8. قائمة المراجع:

المؤلفات:

د. خالد وهيب الراوي، 2009، إدارة المخاطر المالية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

-Jorion,Phillipe and Sarkis J.Khoury 1996 FinancialRisk Management Domestic & International dimensions, Blackwell, Publishers, Cambridge,Massachusetts.

Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999.

الأطروحات:

زينب حوري، غير منشورة، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي (2000-2002)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.

المقالات:

مخلوفي عبد السلام، أ. يوسفوي سعاد، ديسمبر 2014، إدارة المخاطر في الصناعة الإسلامية، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005.

IFSB، الملاحظة الفنية رقم 2، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2016. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020.

المدخلات:

د. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، للملتقى العلمي الدولي بجامعة فرحات عباس بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.

عبد القادر شلالي، علاال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي أمحمد أولحاج، البويرة، أيام 26 - 27 نوفمبر 2013.

مواقع الانترنت:

محمد سليم وهبة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: (site consulté : http:// www. 4 eqt. com. .le: 1/7/2009).

9. ملاحق:

التقرير السنوي لبنك السلام - الجزائر الإسلامي لسنة 2020

<https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pd>

قائمة الهوامش

- ¹ -Jorion,Phillipe and Sarkis J.Khoury 1996 FinancialRisk Management Domestic & International dimensions, Blackwell, Publishers, Cambridge,Massachusetts, p 2.
- ² زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي (2000 - 2002)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص 61.
- ³ د. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، للملتقى العلمي الدولي بجامعة فرحات عباس بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، نقلا عن: محمد سليم وهبة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: (<http://www.4eqt.com>). (site consulté le: 1/7/2009).
- ⁴ Anne Marie Percie du Sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999, p: 25
- ⁵ د. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 09 - 10، بتصرف.
- ⁶ أ. مخلوي عبد السلام، أ. يوسفوي سعاد، إدارة المخاطر في الصناعة الإسلامية، مجلة معارف، السنة التاسعة، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 121. نقلا عن: عبد القادر شلاي، غلال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة أكلي أحمد أولحاج، البويرة، أيام 26 - 27 نوفمبر 2013، ص 5.
- ⁷ مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 240.
- ⁸ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الملاحظة الفنية رقم 2، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ص 18، بتصرف.
- * يوجد نوع آخر من اختبارات الضغط الهجينة المتاح للسلطات التنظيمية والرقابية يتمثل في اختيار محفظة محددة بناء على أهميتها النظامية أو تركيزها في قطاع محدد لإجراء اختبار ضغط على نطاق النظام بأكمله، على سبيل المثال، إخضاع التعرض للقطاع العقاري لجميع البنوك لاختبار ضغط.
- ⁹ IFSB، الملاحظة الفنية رقم 2، اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2016، ص 28 - 32، بتصرف.
- * يتم تعيين الحد الأدنى بوصفه أدنى حد لمتطلبات رأس المال للحكم على مرونة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وقد يتضمن مجموع نسبة كل من رأس المال الأساس وحقوق الملكية العادية؛ وعادة، ما يتراوح الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية ما بين 4% إلى 7%، ويتراوح الحد الأدنى لرأس المال الأساس ما بين 4% إلى 8%، ويتراوح الحد الأدنى لإجمالي رأس المال ما بين 8% إلى 11%؛ وإذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مصنفة ضمن فئة المصارف ذات الأهمية النظامية أو المصارف ذات الأهمية النظامية محليا، فقد تطلب السلطة التنظيمية والرقابية من تلك المؤسسة الاحتفاظ بموامش احتياطية إضافية لرأس المال أو أن تفرض عليها أعباء إضافية، وبالتالي يمكن تعديل الحد الأدنى لهذه المؤسسات بزيادته.
- ** IFSB: (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المتواجد مقره بكوالا لمبور ماليزيا، وهو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي).
- ¹⁰ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005، ص 67.
- * حسابات استثمارية مطلقة: حسابات بأذن أصحابها باستثمار أموالهم استنادا إلى عقود المضاربة دون فرض أية قيود، ويمكن للمضارب خلط أموالها بما واستثمارها جميعا في محفظة مجمعة.
- ** حسابات استثمارية مقيدة: حسابات بأذن أصحابها باستثمار أموالهم استنادا إلى عقود المضاربة أو الوكالة مع قيود معينة حول المكان والكيفية والغرض الذي يجب استثمار هذه الأموال فيه.
- * عامل ألفا: مقياس لنسبة الائتمان الفعلية ومخاطر السوق على الأصول الممولة من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية التي يتم نقلها إلى أصحاب الأسهم، وهي مخاطر تجارية منقولة، ويعتمد مؤشر ألفا على توجيهات السلطة الرقابية في الدولة التي يعمل فيها المصرف الإسلامي. وتتفاوت قيمة "ألفا" من 0 إلى 1 وتوفر المبادئ الإرشادية الرابعة منهجية لتقدير قيمة "ألفا" لاستخدامها عند تطبيق معادلة التقدير الرقابي في حساب كفاية رأس مال المصرف الإسلامي.